البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وآثاره..

دراسة تحليلية للفترة (2003-2016)

د. سعاد عبد السلام عريقيب*

أ. ربيعة عاشور أحمد المبسوط**

الملخص:

يعد الفساد المالي من أخطر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الليبي منذ سنوات طويلة، مما كان له أثاراً سلبية على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وما يزيد الأمر سوءاً هو نمو فرص ممارسة الفساد في ليبيا أثناء المراحل الانتقالية، والفترات التي تشهد تحولات سياسية، لوجود بيئة خصبة لأصحاب السلطة، في الكسب المالي الغير مشروع، مستغلين رداءَة الجهاز الرقابي والتشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد. فنتج عنه فساد الذمم وانتشار الرشوة، وكثرت حالات الاحتيال على القانون، بسبب ظاهرة الفساد المالي الذي ينخر في جسد الاقتصاد الليبي. والانقسام السياسي الحاصل، والنزاعات الداخلية، والأوضاع الاقتصادية الصعبة، وتدني إنتاج النفط وانخفاض أسعاره عالمياً، إلى تأخر ترتيب ليبيا في منظمة الشفافية الدولية، فلقد احتل مؤشر إدراك الفساد لليبيا في سنة 2016 المركز170 من أصل 176 دولة، وتحصلت على 14 نقطة من أصل 100 نقطة.

* - عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والتجارة – الجامعة الأسمرية الإسلامية: omziadalhur@gmail.com

** - عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والتجارة – الجامعة الأسمرية الإسلامية: r2014ashor@gmail.com

ومن أجل تحقيق أهداف البحث تمَّ إتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع بيانات وحقائق مهمة متصلة بالموضوع، وتحليلها للتوصل إلى نتائج علمية، أهمها أن ليبيا من أكثر الدول فساداً، ويعزى ذلك إلى غياب سيادة القانون، وإهدار المال العام، كما يؤدي انتشار الفساد المالي إلى النمو المتباطئ للاقتصاد، حيث توجد علاقة عكسية بين مستوى الفساد والنمو الاقتصادي. أيضاً تمَّ التوصل إلى أن ليبيا تعد من بين الدول العربية الأكثر فساداً، حيث احتل مؤشر إدراك الفساد مابين (13-22) نقطة من أصل 100 نقطة خلال فترة البحث.

أولاً: مقدمة:

توجد الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تشغل بال المخططين وصانعي السياسات الاقتصادية في الدول المختلفة، ومن هذه المشاكل الفساد المالي والذي تعاني منه جميع الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، فلقد اتسع نطاقه في السنوات الأخيرة، خصوصاً في الدول النامية، مما دفع بالباحثين إلى البحث عن أسبابه، وآثاره وطرق علاجه.

حيث يؤدي الفساد المالي إذا ما انتشر في مجتمع ما، إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع معدلات التنمية الاقتصادية، مما يؤول إلى زيادة حدة الفقر، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وحتى السياسي. وتعد ليبيا من الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، والتي أصبحت وباءً مستفحلاً في معظم مؤسسات الدولة الليبية، الذي ترجع جذوره منذ حصول الدولة الليبية على استقلالها في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، ألاّ أنها زادت حدته في السنوات الأخيرة، مما أصبح يشكل تهديداً لمستقبل بناء الدولة، على الرغم من وجود مؤسسات رقابية تتولى إرساء دعائم دولة القانون والمؤسسات ومكافحة ظواهر الفساد في الدولة.

1- مشكلة البحث:

إن تعاظم وتزايد البيئة الملائمة للفساد المالي في ليبيا، يجعل التصدي لهذه الظاهرة، والبحث في الأسباب والآثار، وإحدى الصعوبات التي تواجه الدولة في سعيها لتحقيق النمو والرفاهية وبناءً على هذا يمكن أن تتحدد مشكلة البحث من خلال الإجابة على السؤالين التاليين:

أ- ماهي المسببات والعوامل التي أدت إلى انتشار ظاهرة الفساد في ليبيا خلال الفترة (2003-2016).

ب- هل كان لقصور أنظمة الرقابة دور في زيادة حدة الفساد المالي في ليبيا.

2- فرضية البحث:

تم الاستناد في البحث على الفرضيتين التاليتين:

أ- أن للفساد المالي أسباب وآثار سلبية تتعاظم في كافة المؤسسات الليبية.

ب- هناك ضعف في نظم الرقابة للوحدات والمؤسسات، مما أدى إلى ارتفاع مؤشر الفساد المالي في ليبيا.

3- أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في:

أ- تحديد مظاهر وأسباب الفساد المالي المتعددة.

ب- لفت الانتباه إلى جميع الجهات المسئولة إلى خطر الفساد المالي.

ج- بيان أهم النتائج الاقتصادية المترتبة من هذه الظاهرة.

د- محاولة التقليل من الآثار السلبية للفساد المالي على التنمية الاقتصادية، والبشرية.

4- أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته في تشخيص مظاهر الفساد، والعوامل التي أسهمت في وجود بيئة مناسبة لانتشاره، لما له من خطورة على الاقتصاد الليبي. بالإضافة إلى

بيان خطورة آثار الفساد الاقتصادي وتبعاته، ذلك أن انتشار هذا الداء واستشرائه في ليبيا، يعني تدهور اقتصادها. وبالتالي اتخاذ جملة من الإجراءات لمكافحة الفساد، ومنع ظهوره. وبالتالي تعزيز النزاهة والشفافية في قطاعات الدولة الليبية.

5- منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره أكثر المناهج ملائمة لطبيعة موضوع البحث، حيث تمَّ الاطلاع على عدد من البحوث والدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، وكذلك المنشورة على شبكة الانترنت، وأخضعت للتحليل والمناقشة، للوصول إلى مقترحات تساهم في التقليل من فيروس الفساد المالي بليبيا.

6- حدود البحث:

تمَّ وضع حدوداً للمشكلة البحثية على النحو الآتي:

أ- الحدود الزمنية: تتمثل في الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2003 وحتى سنة 2016.

ب- الحدود المكانية: تتمثل في دولة ليبيا، وذلك من خلال تحليل لواقع الظاهرة والاقتراب منها قصد الاستفادة مستقبلاً.

7- الدراسات السابقة:

تم الاستعانة ببعض الدراسات البحثية التي تناولت موضوع البحث وهي:

ت	عنوان الدراسة	أهم فرضيات الدراسة	أهم النتائج
1	مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر (1999-2012) الباحث: باديس بوسعود	1) الفرضية الرئيسية: ترتبط فاعلية مؤسسات مكافحة الفساد في الجزائر بتوفير الارادة الحقيقية لمكافحة الفساد، وتطوير الهيكلية البنيوية لهذه المؤسسات. 2) الفرضية الثانوية: أ- المأسسة عملية سياسية وتنظيمية تساهم بقدر كبير في تحسين إدارة مكافحة الفساد.	من خلال البحث نصل إلى أنه من المفيد دراسة بعض التجارب الدولية الناجحة في مكافحة الفساد والتي من شأنها تدعيم السياسات الوطنية لمكافحة الفساد والوقاية منه، كما وضعت الدول قوانين واضحة ودقيقة وصارمة لمكافحته، وعدم التساهل مع المخالفين لها.

ت	عنوان الدراسة	أهم فرضـــــــيات الدراسة	أهم النتائج
		ب- إن تـــوفير منـــاخ عمـــل مناســـب لمؤسسات مكافحة الفساد وتعزيزه بإطـــار قانوني قوي، يؤدي إلـــى الفعاليـــة فـــي مكافحة الفساد.	
2	أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام (دراسة حالة بلدية الوادي) الباحث: الأمين نصبة	1) يعد تبنـــي مفهـــوم الحوكمـــة أمـــراً ضرورياً لمواجهة حالات الفساد. 2) الحوكمة هـــي مجموعـــة القـــوانيين والقواعد التي تحدد العلاقـــة بـــين إدارة المؤسسات من جهة والممولين وأصحاب المصالح من جهة أخرى.	1) للحوكمة جملة من المبادئ يجب على المؤسسات اتباعها والعمل على تنفيـــذها، وغيابها يؤدي إلى انتشار الفساد. 2)يعتبر تبني نظام حوكمة المؤســـسات الحل الأنسب لمواجهة حالات الفساد بكل أشكاله. 3) مشكلة الفساد من أخطر المشاكل التي تشوه صورة المؤسسات العموميـــة فـــي الجزائر.
3	الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا (دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة للسنوات 2008م- 2012م) الباحث: عبدالغني الفطيسي	وجود حالات اختـــراق متنوعـــة لنظـــام الرقابة على المال العام مما يـــدل علـــى وجود ضعف وقـــصور فـــي الأنظمـــة المحاسبية.	1 – الجهات العامة بصفة عامة تعـــاني من قصور وضعف في نظـــام الرقابـــة الداخلية ، حيث تكـــرار ورود ملاحظـــة ضعف نظام الرقابـــة الداخليـــة لمعظـــم الجهات العامة ولأغلب السنوات. 2 – عدد كبير من القضايا التي تناولهـــا ديوان المحاسبة الليبي خـــلال ســـنوات الدراسة تتعلق بموضوعات مثل التزوير واستخدام مـــستندات مـــزورة ووهميـــة وصرف المال العام في غير الأغـــراض المخصصة له أو المبالغة في صرفه.

ثانياً: التوصيف النظري لظاهرة الفساد:

تعد ظاهرة الفساد المالي ظاهرة عالمية واسعة الانتشار تأخذ أبعاداً واســـعة، ولم تسلم منه أي دولة في العالم سواء متقدمة أم نامية، ولكن بنسب متفاوتـــة، حيـــث

أثبتت العديد من الدراسات، بأن مؤشر الفساد المالي يقل كثيراً في الدول ذات الاقتصاد المتقدم، والمستوى المعيشي المرتفع، بينما يرتفع بمعدلات كبيرة في الدول النامية، وذات المستوى المعيشي المنخفض[1].

1- مفهوم الفساد المالي:

وردت تعاريف عديدة للفساد المالي تمحورت جميعها حول مضمون واحد، فهناك اتفاق دولي على تعريف الفساد كما حددته منظمة الشفافية الدولية[*] وهو "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو غيره"[2]. أو "هو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعاً إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية"[3].

ويعد هذا التعريف هو المناسب لتعريف الفساد المالي، حيث أن الموظف العمومي أكثر عرضة للفساد، من الموظف في القطاع الخاص، لبعد الأول عن الرقابة وأمنه منها، بخلاف الثاني فهو أكثر تعرضاً للمساءلة والرقابة، إما من قبل المدير

1- عباس حميد التميمي، ورقة بحثية بعنوان: آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الاداري في الشركات المملوكة للدولة، منشور على الموقع: www.linkedin.com ، بتاريخ : 30 أبريل 2015.

(*) وهي منظمة غير حكومية تأسست سنة 1993 ، وتتخذ من العاصمة الألمانية برلين مقراً لها، وبدأت بـ 50 دولة في سنة 1995. وقد أنشأت منظمة الشفافية الدولية (Transparency International (TI) في برلين مؤشرًا دوليًا لقياس الفساد – وتعده كل 5 سنوات- يسمى (الرقم القياسي للشفافية الدولية (يساعد المستثمرين الأجانب على معرفة مدى تفشي الفساد في الدول المختلفة، إذ يمنح خبراء المنظمة كل دولة درجة تتراوح بين(1- 10)، درجات؛ بمعنى أن الدولة إذا حصلت على تقدير 10 درجات فهذا يعني أن هذه الدولة نظيفة تمامًا من عمليات الفساد، أما الدولة التي تحصل على تقدير أقل من خمس درجات فهذا يعني أن جميع الأعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة.

2- صلاح عبد النبي، التحديات الاقتصادية الثمانية أمام ليبيا:محاربة الفساد، مقال منشور على موقع صحيفة الوطن الليبية : www.alwatan-libya-net، بتاريخ : 02 /8/ 2012.

3- نفس المصدر.

المسئول عنه مباشرة، أو من قبل المالك أو مجلس الإدارة، وبالتالي فهو أقل فساداً من الأول[1].

ويتداخل تعريف الفساد المالي مع الفساد الاقتصادي لارتباطهما بالاستغلال المادي والآثار المادية، كهدر المال العام، وتوظيف الأموال العامة لغير ما خصصت له، أو نهبها والتهرب من الضريبة، ودفع الرشوة مقابل الاستفادة من العقود والصفقات وغيرها من الممارسات التي تؤثر على مسار التنمية الاقتصادية، وعلى استغلال الأموال العامة للدولة[2]. كما يشمل الانحراف ومخالفة القوانين والقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ، ومخالفة تعليمات ولوائح أجهزة الرقابة المالية[3].

2- أسباب الفساد المالي:

اجتهد العديد من الباحثين لمعرفة أسباب ظهور الفساد المالي، حيث أن أول طريق لعلاج المشكلة هو تحديد أسباب ظهورها:

1) أسباب اقتصادية: وذلك لوجود الأوضاع الاقتصادية المتردية، والداعمة لنمو الفساد، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وانتشار البطالة وتدني الرواتب والأجور، وكثرة الأعمال التجارية المشبوهة[4].

1- عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد الاقتصادي (أنواعه-أسبابه-آثاره-علاجه)، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2012.

2- باديس بو سعيود، مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر (1999-2012)، أطروحة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2015، ص49.

3- عبدالغني الفطيسي، الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا (دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة للسنوات 2008م- 2012م)،المجلة الجامعة – العدد السادس عشر- المجلد الأول- فبراير- 2014 م، ص 195.

4- عباس حميد التميمي، مصدر سبق ذكره.

ويمكن توضيح أهم الأسباب الاقتصادية المؤدية إلى حدوث الفساد كما يلي[1]:

أ- تدني مستوى المرتبات والأجور، سواء كان بسبب طبيعة الهيكل الوظيفي، أو لتدني قيم المرتبات على أثر التضخم، وكل ذلك يقود الموظفين إلى ارتكاب الجرائم المالية كالرشوة والاختلاس والتزوير.

ب- الفقر، حيث أثبتت الدراسات والأبحاث أن هناك صلة قوية بين الفقر والفساد المالي، بسبب عدم قدرة بعض الأفراد على إشباع حاجاتهم، فيحاول تحقيق ذلك بطريق خيانة الأمانة والخطأ والسرقة والتزوير.

ج- الترف والتوسع في الملذات، حيث إن العديد من جرائم الاعتداء على المال العام يقترفها موسرون، وذلك بهدف تحقيق المزيد من الرخاء والرفاهية.

2) أسباب اجتماعية: حيث أن الفساد المالي قد أضحى في حياة العامة من صلب ثقافة المجتمع، حيث يتم إجراء الواجب الوظيفي بثمن، وكذلك المعاملة مع إدارات الدولة ثمن، فعندها يصبح لكل شيء ثمن يقاس بالمال. بالإضافة إلى الحروب وآثارها في المجتمع، والمحسوبيات وعدم الاستقرار من الأوضاع، فيتم جمع المال بأي وسيلة لمواجهة هذا المستقبل الغامض[2]. وتتمثل الأسباب الاجتماعية في[3]:

1- انهيار القيم والأخلاق وضعف الوازع الديني.

2- بروز ظاهرة المحسوبية على حساب المصلحة العامة، وتبدأ معها عمليات سوء الاستغلال، الأمر الذي يقود إلى ظهور الفساد بسبب سوء التعيين في المناصب.

1- عادل إبراهيم المحروق، دور الشريعة الإسلامية في إصلاح الفساد المالي عند الموظفين، مجلة آفاق اقتصادية، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة، العدد الرابع،2016،ص174-175.

2- عباس حميد التميمي، مصدر سبق ذكره.

3- باديس بوسعيود، مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر (1999-2012)،مصدر سبق ذكره، ص38.

3- انهيار المستويات المعيشية للفرد، وانتشار الفقر وتدني رواتب العاملين في القطاع العام، فيلجأ الأفراد إلى الرشوة لتسهيل بعض المعاملات غير المشروعة، أو تسريع بعض المعاملات المشروعة.

3) أسباب سياسية: وتعني غياب الإدارة السياسية وهيئات الرقابة، مما يصبح من السهل العبث بالمؤسسات السياسية والقانونية، بالإضافة إلى غياب الحريات والنظام الديمقراطي، وضعف الإعلام والرقابة، وعندها تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد تحت وطأة التهديد والتهميش، والإقصاء الوظيفي. كما تتعطل آليات الرقابة بفعل شدة الفساد في الدولة، حيث أن الحكومة لا تحاسب الإدارة مع علمها بالفساد المستشري في أوصالها[1].

كما تزداد فرص ممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، مما يوفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة، بالإضافة إلى غياب دور مؤسسات المجتمع المدني والتشريعات والأنظمة التي تكافح وتفرض العقوبات على مرتكبيه[2].

4- أسباب إدارية[3]: وتتمثل في الإجراءات الإدارية المعقدة (البيروقراطية)، وغموض التشريعات وعدم العمل بها. ففي ليبيا مثلاً من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تأخير تنفيذ إستراتيجية التنمية المستديمة[*]هي سوء تطبيق مبادئ التنمية،

1- عباس حميد التميمي، مصدر سبق ذكره.

2- الأمين نصبة، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام (دراسة حالة بلدية الوادي) ، أطروحة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2014-2015، ص23-24.

3- محمود أحمد حموده، دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي، ورقة بحثية منشورة على موقع محاسبة دوت نت: www.infotechaccouutants.com ، بتاريخ13 مارس 2013.

(*) التي جاءت في اعلان ريودي جانيرو في البرازيل سنة 1992، وأقرها مؤتمر الشعب العام سنة 2001 في قراره المتعلق بتحديد لجنة وطنية للتنمية المستديمة.

وبخاصة سوء الإدارة والمساءلة، وعدم خضوع المسئولين في قطاعات لمبادئ الشفافية والرقابة والمسئولية، مما أدى إلى انتشار ظاهرة الفساد المالي على طول الحيز الجغرافي الليبي، الذي يمثل أخطر الظواهر المرضية فتكاً بالمجتمع، وفشل بالسياسات والبرامج التنموية الهادفة إلى تحقيق التحولات التنموية[1]. كما يمكن إرجاع مسببات الفساد في ليبيا إلى[2]:

1) تضخم جهاز الدولة، وتفشي الفوضى الإدارية التي مهدت للفساد وكرسته، ليصبح آفة تتعاظم وتنتشر في كافة مؤسسات الدولة، مما شكلت أبرز أسباب اختلال الإدارة والاقتصاد الليبي.

2) جملة السياسات والإجراءات المتعلقة بقطاع العمل والتوظيف، التي أدت إلى تكدس الموظفين، وانعكاس ذلك على رواتب الموظفين الحكوميين التي قيدها قانون (15) لسنة 1981، واستمرار العمل بهذا القانون رغم الانتقادات التي وجهت إليه، وما ترتب عليه من أوضاع معيشية صعبة.

3) الفشل في تنويع مصادر الدخل القومي (عائدات النفط الخام) التي تعدَّت 500 مليار دولار منذ سنة 1969 حتى 2010 في تحقيق التنمية، وبناء نظام إداري واقتصادي مكافح للفساد.

4) الفشل في سد احتياجات الدولة من خدمات صحية وتعليمية، مما أدى إلى النقص الحاد في هذه الخدمات، ولم يحدث تغيير حتى اليوم.

5) غياب معايير الشفافية في إدارة المال العام، حيث تعاني الميزانية العامة جملة من العيوب التي تسهل انتشار الفساد المالي ونهب المال العام.

1- عوض الحداد، الفساد والتنمية المستديمة (رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في ليبيا)، مصدر سبق ذكره.

2- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، تقرير بعنوان: الفساد المالي في الاقتصاد الليبي، مايو 2016، ص4.

6) غياب التنسيق في تنفيذ مشروعات استثمارية عديدة، نتجت عن الزيادة الكبيرة في عدد العقود والتخصيص العشوائي للكثير من الاستثمارات الضخمة، حيث كان يتم اتخاذ قرارات المشروعات الرأسمالية والميزانية الرأسمالية بمعزل عن قرارات ميزانية التسيير.

كما توجد أسباب أخرى للفساد المالي في ليبيا، والذي كان نتيجة إتباع العديد من السياسات والإجراءات التي لجأت إليها الدولة، وأهم هذه السياسات ما يلي[1]:

1) تأميم نشاط التجارة الخارجية في عقد الثمانينات من القرن الماضي، واحتكار الشركات العامة للنشاطات التجارية، ومحاربة القطاع الخاص.

2) تعدد أسعار الصرف قبل عام2002، واستخدام ما يعرف بالموازنات الاستيرادية، وقصرها على الجهات العامة.

3) تدني مستوى الدخل لشريحة عريضة من السكان، وعدم تطور الطبقة الوسطى من السكان والمحافظة عليها.

4) توقف برامج خطة التنمية الاقتصادية منذ 1981 وحتى 1986، حيث أهملت التنمية البشرية والاجتماعية، وما صاحبها من تصدع المجتمع ومكوناته.

ومن العوامل التي ساعدت على ترسيخ الفساد المالي في الوحدات التابعة للقطاع العام ما يلي[2]:

1) عدم إنجاز الحسابات الختامية للدولة في مواعيدها المحددة، وبالتالي عجز الجهات التي تتولى مهام المراجعة الخارجية لمؤسسات الدولة من القيام بمهامها.

1- محمد عبدالجليل أبوسنينة، الفساد المالي والاداري، مقال منشور في جريدة مصارف،مصرف ليبيا المركزي،السنة الاولى،العدد الرابع،(18 يوليو 2012)

2- نفس المصدر السابق.

2) تأخر اعتماد وإصدار الميزانية العامة للدولة سنوياً، واللجوء إلى الصرف خارج الميزانية لفترات طويلة.

3) عدم الاهتمام بالتدقيق الخارجي للحسابات الختامية، لمختلف المؤسسات العامة.

ثالثاً: البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا:

ينطوي الفساد المالي على آثار بالغة الخطورة ومدمرة للدولة، كونه يتسبب في تسرب الأموال العامة، بطرق غير مشروعة، إلى جيوب مرتكبي الفساد، وبالتالي غالباً ما تجد طريقها إلى خارج الدولة بدلاً من توظيفها داخل الدولة، لجلب المنفعة العامة، وحيث أن الفساد يدمر الشرعية السياسية، ويهمش حقوق المواطنين العاديين، فيسبب في تحويل الخدمات من الفئات التي هي بأمس الحاجة إليها، إلى جهات المصالح المكتسبة.

وعندما يستشري الفساد في المجتمع ويتحكم به، يتمادى مرتكبو الفساد في البحث عن وسائل أخرى جديدة للحصول على مزيد من الأموال بطرق غير مشروعة، مما يُدخل الدولة في حلقة مفرغة، حيث يغذي الفساد في إطارها نفسه بنفسه، وعندها يتعذر السيطرة عليه بسهولة[1].

الشيء الملفت للنظر وكان أحد عوامل نشر بذور الفساد في ليبيا، هو بروز ما يسمى تنظيم اللجان الثورية، كقوى فاعلة في المجتمع الليبي، حيث دخلت العديد من عناصر هذا التنظيم، تحت مسوغات عديدة في ممارسة السلطة من خلال عملية التصعيد، والعمل على تعيينهم في المراكز القيادية للمؤسسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، مما أدى إلى إجهاض الأطروحات التنموية آنذاك، وزاد من تفاقم ظاهرة

1- عباس حميد التميمي، مصدر سبق ذكره.

الفساد، ونظراً لتزايد حالات الفساد المالي فإن أشكاله ومظاهره تنوعت وتزايدت، وأهم هذه المظاهر[1]:

1) يلجأ الكثير من المسئولين الحكوميين في أجهزة الدولة إلى استغلالها لتحقيق مكاسب مادية، وبالتالي فإنهم يتحولون إلى رجال أعمال بطرق وأساليب ملتوية، تمكنهم من زيادة ثرواتهم وأموالهم الشخصية، وربما يترك الوظيفة الحكومية ويتحول إلى مفسد كبير من أجل زيادة أمواله، وقيامه بغسل هذه الأموال.

2) يلجأ الكثير من السياسيين والمسئولين الحكوميين، الذين يستخدمون نفوذهم إلى تسهيل حصول رجال الأعمال على قروض من المصارف الحكومية بفوائد منخفضة وبدون ضمانات، مقابل حصول المسئول على جزء من القروض كرشوة أو عمولة.

3) يقوم بعض التجار بنهب المال العام، وذلك بالتلاعب في مواصفات السلع المستوردة، من أجل تخفيض الرسوم الواجب دفعها للخزينة العامة، مقابل حصولهم على أموال كرشوة من المستورد.

4) انتشار ظاهرة غسيل الأموال في المؤسسات المالية.

وما يزيد من خطورة الوضع هو ما يحيط الواقع الليبي من ظواهر تصل في معظمها لدرجة الجريمة المعاقب عليها قانوناً، فالرشوة على سبيل المثال صارت ظاهرة متعددة الأشكال. ولعل أكثرها خطورة الرشوة الإدارية السياسية، والتي تتمثل في تلك الوظيفة التي يعين فيها المواطن غير الكفؤ أو غير الجدير بها، للحصول على ميزة سياسية لتحشيد الأصوات الداعمة للموقف السياسي لمانح هذه الرشوة(*).

1- نور عداي – عبد الكاظم عجلان، ورقة بحثية بعنوان: الفساد وأثره على الاقتصاد العام، وزارة المالية، العراق، ص19-20.

(*) ويؤشر إلى ذلك إصدار فتوى دينية رقم 2376 نشرت على الصفحة الرسمية لدار الإفتاء الليبية على موقع التواصل الاجتماعي بتاريخ:2015/5/14م بإجازة الرشوة المالية في حالة الضرورة، وإذا حيل بين الإنسان

والغريب أن تكون ظاهرة الرشوة سائدة، فيما يعلن غالبية الليبيون عند استطلاع آرائهم التزامهم بالمثالية القيمية، ورفضهم المطلق لقبول الرشوة مقابل أداء واجباتهم.

كما يجب أن نؤكد أن موضوع التوظيف وصرف المرتبات والمنح والمزايا للموظفين، من أكبر التحديات التي تواجهها الدولة الليبية، كونه مرتبط بأكثر من نصف ميزانية الدولة، فعلى سبيل المثال نجد أن المؤسسة الليبية للنفط تتكبد خسارة تقدر ب1 مليون دينار ليبي يومياً، فقد أفاد رئيس المؤسسة الوطنية الليبية للنفط بتاريخ:2016/9/15 بأنه يسدد مليون دينار ليبي يومياً، قيمة وجبات ساخنة وجافة لـ(22) ألف من حرس المنشآت، فيما أن عددهم الفعلي لا يتجاوز الألف[1].

كما تتجسد مظاهر الفساد المالي، ويظهر في العديد من معطيات الواقع، ومنها[2]:

1) مخالفة القانون والنفاذ من الجريمة دون عقاب، كما هو الحال في مخالفة قانون المرور وقانون الضرائب.

2) المبالغة في قيمة العقود الإدارية والمالية، وانعدام المعايير والأسعار النمطية، واختلاف الأسعار المستخدمة في تقدير قيمة العقود من مكان إلى آخر.

وحقه حتى وصل به إلى جد الضرورة كالمسكن والقوت والسفر، فيجوز له حينئذ أن يصنع بماله ما يدفع الضرر عنه، والإثم على الآخذ.

1- جازية جبريل محمد، ظاهرة الفساد الإداري في ثقافة المجتمع الليبي، مقال منشور على موقع صحيفة منبر ليبيا: www.minbarlibya.com بتاريخ: 02 يناير 2017.

2- محمد عبد الجليل أبو سنينة، مصدر سبق ذكره.

3) اتساع دائرة النشاطات المحظورة، مثل الاتجار بالمخدرات أو غسل الأموال، أو استيراد بعض السلع المحظورة، مثل الألعاب النارية رغم ما يصدر بشأنها من قرارات المنع والتحريم.

4) اتساع دائرة القطاع غير الرسمي(اقتصاد الظل)، وقيامه بتوفير وتقديم قدر كبير من السلع والخدمات.

5) تفشي مظاهر الوساطة والمحسوبية، وتقديم المصالح الجهوية والقبلية على مصلحة الوطن والمصلحة العامة.

6) التباطؤ في انجاز المعاملات، وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر، ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات[1].

وإجمالاً فإن الفساد المالي يوجد حيثما توظف أي منظمة أو أي شخص صاحب سلطات وصلاحيات، من هم مخولون بالتصرف وفقاً لأسس غير موضوعية، تطغى عليها غلبة المصالح الخاصة والذاتية، على مصالح المجتمع والخضوع لحكم الهوى والرغبة، دون التفات إلى النتائج المترتبة على سلوكياتهم[2].

فعلى سبيل المثال وقع استغلال للسلطة، من قبل مسئولي التعليم في بعض المناطق الليبية، عقب أحداث 2011، حيث قاموا بتعيين حوالي 50.000 من جيولوجيين وقانونيين، وإداريين وغيرهم من التخصصات غير التربوية كمعلمين، وصرفت الوزارة 400 مليون كمرتبات لهؤلاء[*] ولقد تمَّ اكتشاف فساد بعض تلك العقود لعدم وجود منظومة إلكترونية في ذلك الوقت.

1- محمود أحمد حمودة، مصدر سبق ذكره.

2- فتحي محمد اميمة، ليبيا، ورقة بحثية بعنوان: الفساد السياسي و الإداري كأحد أسباب الثورات العربية (دراسة وصفية تحليلية)،جامعة مصراتة (كلية الآداب)، نوفمبر 2012.

(*) حوالي 315 مليون دولار أمريكي.

ومن الغريب أن المواطن قد يحمل صفة الموظف العام مضاعفة، بأن يكون موظفاً في أكثر من جهة إدارية في الوقت ذاته، حيث بلغت عدد حالات الازدواج الوظيفي حسب تقرير هيئة الرقابة الإدارية لعام 2015م 94,294 ألف حالة، كما قامت أغلب الجهات العامة باستغلال الازدواج الوظيفي بإبرام عقود عمل لبعض الموظفين وإصدار قرارات تعيين جديدة دون إعطاء الأولوية للمحالين تحت تصرف الخدمة محملة بذلك الخزانة العامة للدولة أعباء مالية جديدة.

ونستشعر الخطر الداهم عندما يتبين أن عدد موظفي وزارة التربية والتعليم يقترب من 600 ألف موظف، وعدد المعلمين والمعلمات يقترب من 400 ألف، بينما وفقاً للمقاييس العلمية العالمية أن ليبيا لا تحتاج إلى أكثر من 85 ألف إلى 100 ألف معلم ومعلمة.

وتبين إحصائيات أخرى لديوان المحاسبة، أن القوى العمومية بديوان وزارة التعليم خلال عام 2014 قد بلغت 29.208 موظف، بزيادة تقدر بـ243 موظف عن سنة 2013[1].

كذلك الوضع مماثل في قطاع الضمان الاجتماعي، حيث انتشرت البطالة المقنعة فيه لأسباب أهمها[2]:

1) الانتماء الجهوي أو القبلي.
2) قصور وزارة الشئون الاجتماعية عن القيام بدورها الإشرافي في أعمال الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي.
3) عدم الاستقرار الإداري، وغياب بعض المسئولين عن العمل.

1- جازية جبريل محمد، مصدر سبق ذكره.
2- نفس المصدر.

ويعد ارتفاع مؤشر الفساد في أي مجتمع دالة على تدني الرقابة الحكومية، وضعف القانون، وغياب التشريعات، وقد ينشط الفساد نتيجة لغياب المعايير، والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها، وسيادة مبدأ الفردية بما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي، بما يلغي مبدأ العدالة، وتكافؤ الفرص، والجدارة، والكفاءة والنزاهة في شغل الوظائف العامة[1].

وبالتالي فإن هذه المظاهر تكون قد أسهمت في وجود حقلاً خصباً لانتشار ونمو الفساد، في مؤسسات ومرافق الدولة الليبية. أي أن هذا الحال هو ما نسميه ثقافة الفساد، وعندما يكون الفساد من صلب ثقافة المجتمع يصعب علاجه، فالفساد لا ينتج إلاَّ فساداً، وهنا يشكل الفساد طوقاً يحتاج إلى من يكسره بقوة خارقة[2].

رابعـاً: تطور ظاهرة الفساد المالي في ليبيا:

ترجع جذور الفساد في ليبيا منذ حصولها على الاستقلال في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، ولكنه كان محدوداً وبالمعدل المقبول وفق المعايير الدولية. إلاَّ أن الفساد بدأ يزداد وينمو في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، فقد أدى تأميم كثير من الأنشطة الاقتصادية، وسيطرة الدولة على معظم نشاطات الإنتاج، والتوسع في استشراء الفساد المالي، ليصبح هو الآفة الكبيرة الذي ينخر في جسد الاقتصاد الليبي[3]. إن الفساد المالي يعتبر ظاهرة قديمة في ليبيا، استفحلت

1- مولاي المصطفى البرجاوي، مقال بعنوان: ظاهرة الفساد ماهيتها ومظاهرها وأشكالها، منشور على الموقع: www.alukan.net بتاريخ:- 02/14/ 2015.

2- عباس حميد التميمي، مصدر سبق ذكره.

3- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، تقرير بعنوان: الفساد المالي في الاقتصاد الليبي، مصدر سبق ذكره، ص3.

وصارت طابعاً مميزاً في العديد من المعاملات المالية وتطورت وطالت كافة القطاعات، وتأثر بها المجتمع، حتى لا تكاد تخلو منها صفقة أو عقد أو معاملة من المعاملات التي يجريها مختلف أفراد المجتمع. وهذا يعزى إلى انعدام الحياة الديمقراطية، وضعف المؤسسات وتخلف نظم العمل، وضعف الوازع الأخلاقي والديني[1].

وحسب التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، فإن ليبيا تعاني من الفساد المالي، بوصفها من الدول النامية، فلقد جاء ترتيبها مؤسفاً للغاية خلال أغلب سنوات البحث، حيث انتشار الرشوة، وسوء الإدارة، والاحتيال على القانون، والسطو على أملاك الغير، أدى إلى تدني نسب النمو التي تسعى إليها ليبيا، بالرغم من تزايد عدد المشروعات، وضخامة حجم الإنفاق الاستثماري المخصص للقطاعات المختلفة[2].

وحيث كان النظام السابق في ليبيا (النظام الاشتراكي)، يهدف إلى عدالة توزيع الثروة بين الليبيين، ولهذا فقد اتخذت العديد من الإجراءات السياسية للتأثير على الاقتصاد الليبي، وبغض النظر عن النيات فإن هذه الإجراءات السياسية هي في النهاية، من تسبب في الانتشار الحاد للفساد في الاقتصاد الليبي على مدى سنوات عدة. هذه الإجراءات بدأت بما يسمى بالتوجهات الاشتراكية في بداية الثمانينيات، تحت تبرير تحرير المواطن الليبي من الاستغلال، تم إلغاء معظم نشاطات القطاع الخاص قانوناً، بدءاً من التجارة إلى التأجير والخدمات المختلفة، عدا الخدمات الحرفية، وفي المقابل كان التصور حينها بناء احتكارات– لم تكن تسمى هكذا–عامة

1– محمد عبد الجليل أبو سنينة، مصدر سبق ذكره.

2– أحمد علي بالتمر– عمر موسى هبري، الفساد الإداري (مظاهره وآليات إصلاحه)،ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تحديات التنمية وتحديث الادارة في الوطن العربي خلال الفترة (15–17 مارس 2004)، ص10.

لتعويض اختفاء القطاع الخاص، فتمَّ مثلاً إنشاء الشركة الوطنية للأسواق لتحل محل نشاط التجارة الخاص، وإنشاء شركات البناء العامة لتحل محل شركات المقاولات.

وسبَّب ارتفاع أسعار النفط خلال نهاية السبعينيات ونهاية الثمانينات، دعماً لهذا التوجه، مما حققت الميزانية الليبية آنذاك فائضاً، ومع تراجع أسعار النفط، ودخول الدولة في أزمة اقتصادية حقيقية، في منتصف الثمانينات، اضطرت الدولة إلى إعادة القطاع الخاص إلى مجالات محدودة من الاقتصاد الليبي، لتنفيذ الخطط التنموية التي بقيت أسيرة ثقافة الفساد المالي[1].

1- صلاح عبد النبي، التحديات الاقتصادية الثمانية أمام ليبيا:محاربة الفساد، مصدر سبق ذكره.

جدول (1)

ترتيب ليبيا في مؤشر الفساد خلال الفترة (2003-2016)

السنوات	الرتبة	مجموع الدول التي شملها الترتيب	الترتيب عربياً
2003	118	133	-
2004	107	145	-
2005	117	158	-
2006	107	163	12
2007	131	180	14
2008	126	180	14
2009	130	180	16
2010	146	178	16
2011	168	183	17
2012	160	176	17
2013	172	177	18
2014	166	175	17
2015	161	168	17
2016	170	176	17

المصدر: الجدول من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

1) تقارير منظمة الشفافية الدولية، أعداد متفرقة منشورة على الموقع: http:www.transpary.org.

2) عوض الحداد، الفساد والتنمية المستديمة (رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في ليبيا)، ورقة بحثية منشورة على موقع ليبيا الوطن: www.alwatan.com، بتاريخ: فبراير،2009.

3) المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، تقرير بعنوان: الفساد المالي في الاقتصاد الليبي، مايو 2016.

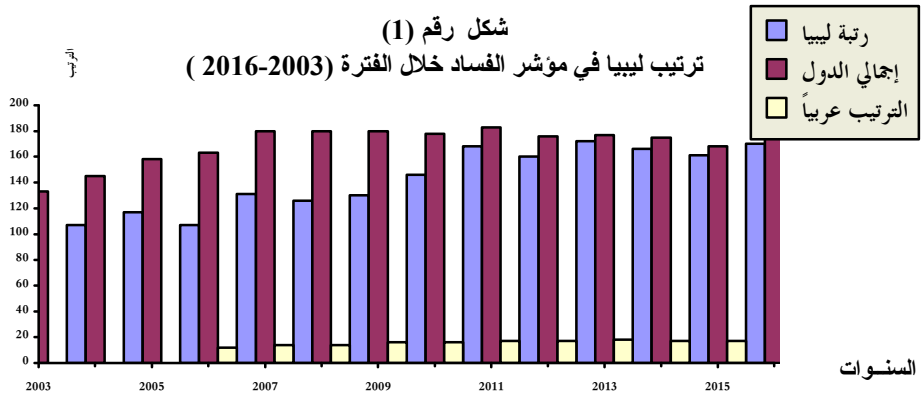

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

وما يلفت النظر من خلال بيانات الجدول رقم (1) هو أن مستوى حجم الفساد في ليبيا مرتفع في أغلب سنوات البحث، بالرغم من تميز ليبيا بقلة عدد سكانها، وارتفاع مستوى الدخل القومي لديها، أي أن هناك علاقة عكسية تحتاج إلى إثبات ودراسة مابين الدخل الحقيقي للفرد، ومستوى الفساد. أي أن هناك مستوى من الفساد في ليبيا يدعو للقلق، ويحتاج إلى دراسة علمية وحلول عاجلة وفعالة.

جدول (2)

معدل نمو الفساد في ليبيا خلال الفترة (2003–2016)

السنوات	رتبة ليبيا	معدل النمو (%)
2003	118	–
2004	107	-9.3
2005	117	9.3
2006	107	-8.5
2007	131	22.4
2008	126	-3.8
2009	130	3.1

السنوات	رتبة ليبيا	معدل النمو (%)
2010	146	12.3
2011	168	15.0
2012	160	-4.7
2013	172	7.5
2014	166	-3.4
2015	161	-3.0
2016	170	5.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحثتان بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول (1)

ومن خلال الجدول التوضيحي الذي يبين مكانة ليبيا من حيث ترتيبها بين الدول في تفاقم الفساد، حسب ما جاءت به منظمة الشفافية الدولية. يتبين لنا تزايد معدل نمو الفساد في ليبيا في أغلب سنوات البحث، أي أن ليبيا جاءت في ذيل قائمة الدول الأكثر فساداً، ويعزى ذلك إلى عدة أسباب أهمها، الجانب السياسي المتمثل في عدم استقرار الدولة، بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

شكل رقم (2)

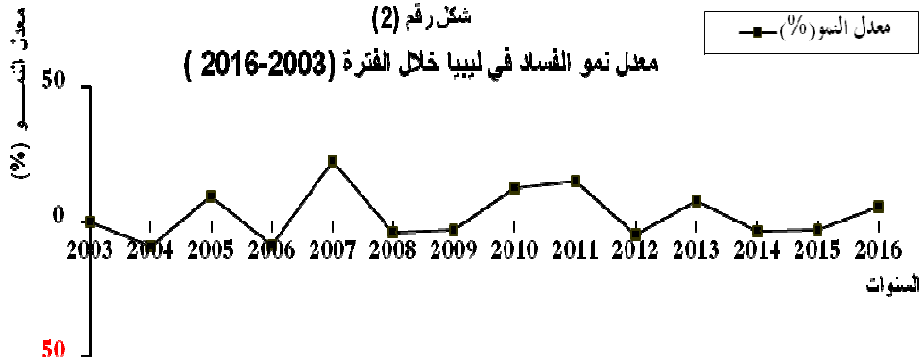

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

ومنذ العام 1995 تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشرات إدراك الفساد، ويرمز له اختصاراً (CPI) ويقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى

ملاحظة وجود الفساد بها، خاصةً في القطاع العام. ففي عام 2003 غطى المسح 133 دولة، وفي العام 2007 غطى 180 دولة. وتواجه الدولة مشكلة فساد حقيقية كلما اقترب المؤشر من صفر(*) حيث تكون عند أعلى مستوى فساد[1].

ولقد أصبحت الشفافية مسألة ضرورية وهامة لكافة الدول، كما يرى خبراء صندوق النقد الدولي وذلك بالانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية وحسابات القطاع العام. ولهذا أصبح مقدار الشفافية الذي تتسم به الموازنة العامة أحد المعايير للحكم على حسن إدارة المالية العامة جنباً إلى جنب مع محور السياسة المالية[2].

وأكد ديوان المحاسبة أن منظمة الشفافية الدولية، ارتكزت في مصادر معلوماتها لمؤشر إدراك الفساد لسنة 2015، والذي صنفت فيه ليبيا من الدول الأكثر فساداً، والأقل شفافية على التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة. كما بيَّن الديوان أن ليبيا في سنة 2016 احتلت في تقرير الشفافية الدولية المركز 170 من أصل 176 دولة، في مجال القطاع العام، وتحصلت على 14 نقطة من أصل 100 نقطة. ويرجع هذا إلى الانقسام السياسي الحاصل، وازدواجية السلطة، والنزاعات الداخلية والحروب، والصراعات التي تمر بها ليبيا.

(*) فكلما اقتربت درجة الدولة على المؤشر الذي يقيس مستويات النزاهة سنوياً في مختلف دول العالم من صفر، كلما دل ذلك على أن هذه الدولة أكثر فساداً، وكلما اقتربت من 100 كلما عكس ذلك زيادة نزاهتها وتراجع نسبة الفساد فيها.

1- مؤشر مدركات الفساد، منشور على موقع ويكيبيديا: www.ar.m.wikipedia.org بتاريخ: أكتوبر 2015.

2- فاطمة إبراهيم خلف، السياسة المالية والفساد الإداري والمالي(دراسة تطبيقية في مصر للمدة1980-2008)، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4،العدد7، 2011،ص226.

وذكر الديوان أن عدم تفعيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وضعف تطبيق الأنظمة والقوانين، وعدم تفعيل القضاء، بالإضافة إلى غياب أنظمة الشفافية، والأوضاع الاقتصادية الصعبة في الدولة، بسبب تدني إنتاج النفط، وانخفاض أسعاره عالمياً، وكذلك غياب الإدارة السياسية الجادة لمكافحة الفساد، أدت جميعها إلى تأخر ترتيب ليبيا في مؤشر منظمة الشفافية الدولية[1].

جدول رقم (3)

مؤشر إدراك الفساد في ليبيا خلال الفترة (2003-2016)

السنوات	مؤشر إدراك الفساد الدرجة من 100 نقطة (0 - 100)	الترتيب على سلم الفساد	عدد الدول التي تأتي بعد ليبيا
2003	13	133/118	15
2004	14	145/107	38
2005	15	158/117	41
2006	16	163/107	56
2007	18	180/131	49
2008	17	180/126	54
2009	21	180/130	50
2010	22	178/146	32
2011	20	183/168	15
2012	21	176/160	16
2013	16	177/172	5
2014	18	175/166	9
2015	16	168/161	7
2016	14	176/170	6

1- منظمة الشفافية الدولية ارتكزت في معرفة مؤشرات الفساد في ليبيا على ديوان المحاسبة، منشور عل موقع أخبار ليبيا : www.libyaahhbar.com بتاريخ: 2016/04/17.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثتان بالاعتماد على:-

1) تقارير منظمة الشفافية الدولية، أعداد متفرقة منشورة على الموقعwww.transpary.org:

2) المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، تقرير بعنوان: الفساد المالي في الاقتصاد الليبي، مايو 2016.

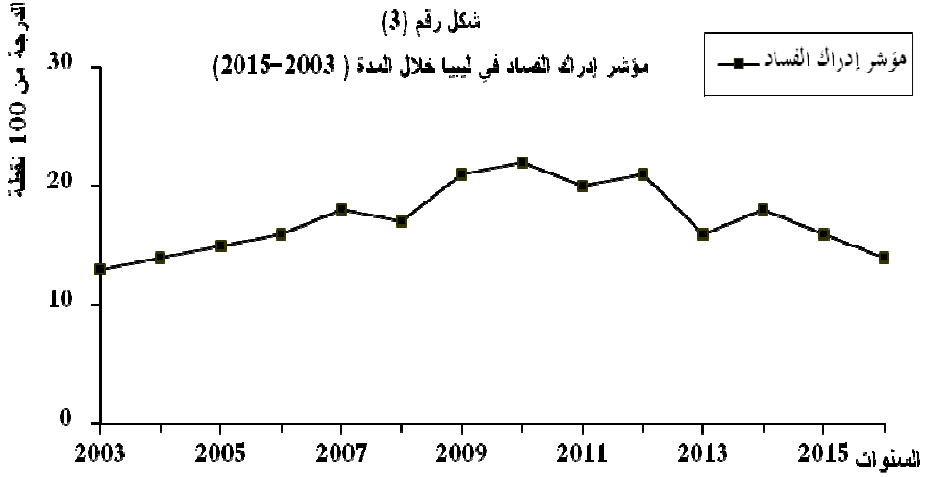

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

يتبين من الجدول (3) و الشكل البياني (3) أن مؤشر إدراك الفساد في ليبيا أخذ في الانخفاض خلال المدة من 2003 وحتى سنة2010، حيث بلغ في عام 2003 مستوى (13) نقطة، ثم انخفض ليصل إلى المستوى (22) نقطة في سنة 2010، وهو أقل مستوى انخفض فيه مؤشر إدراك الفساد في ليبيا خلال فترة البحث، ثم أخذ في الارتفاع تدريجياً خلال باقي سنوات البحث (من 2011 وحتى 2016)، حيث بلغ المستوى (16) نقطة في سنة2015، وارتفع ارتفاعاً شديداً إلى المستوى (14) نقطة في سنة 2016.

وترى الباحثتان بوضوح أن ترتيب ليبيا من حيث تفاقم الفساد هو في مرتبة متقدمة طيلة فترة الدراسة وإن كان قد زاد حدة خلال الفترة الأخيرة وتحديداً من عام

2013 وحتى 2016، وذلك بسبب تأزم الوضع السياسي وإقفال الموانئ النفطية وما تبعها من تدهور للوضع الاقتصادي وانفجار للازمات التي لم ترى حلاً حتى الآن مما يبشر بتقدم أكبر للبلد على سلم درجات الفساد.

جدول (4)

نمو مؤشر أدارك الفساد ف ليبيا خلال الفترة (2003–2016)

السنوات	المؤشر (0 – 100)	معدل النمو (%)
2003	13	–
2004	14	7.6
2005	15	7.1
2006	16	6.6
2007	18	12.5
2008	17	5.5–
2009	21	23.5
2010	22	4.7
2011	20	9.0–
2012	21	5
2013	16	23.8–
2014	18	12.5
2015	16	11.1–
2016	14	12.5–

المصدر: الجدول من إعداد الباحثتان بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (3)

وحسب تقارير منظمة الشفافية الدولية، فلقد صنفت ليبيا خلال السنوات 2012، 2013، 2014 بأن لديها أعلى مستويات متصورة من الفساد، حيث حصلت على (21)، (15)، (18) نقطة من أصل 100 نقطة على التوالي.

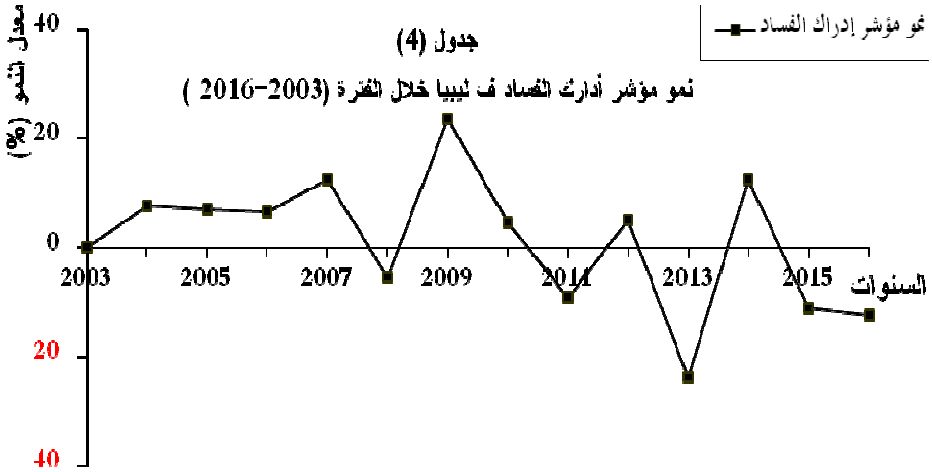

المصدر: من خلال بيانات الجدول رقم (4)

خامساً: تكلفة الفساد المالي في ليبيا:

نظراً للآثار السلبية للفساد المالي، واتساع نطاقه في السنوات الأخيرة في كل الدول، خاصةً الدول النامية، فقد دفع ذلك الباحثين على اختلاف مناهجهم إلى بحث أسبابه وأشكاله وآثاره الاقتصادية، ووضع الحلول العلمية لعلاجه.

أي أنه لاشك أن الفساد المالي لديه آثار سيئة، وأضرار اجتماعية واقتصادية خطيرة على المجتمعات النامية، ومنها ليبيا، فقد أدى استشراء ظاهرة الفساد المالي إلى زيادة معدلات البطالة والفقر في المجتمع، والتي يحدث عنها مشاكل ومفاسد اجتماعية واقتصادية خطيرة، من تدمير للموارد البشرية والموارد الطبيعية[1].

1- الفاتح محمد عثمان مختار، الفساد الاقتصادي وأثره على الأداء الاقتصادي في السودان، مجلة أمارباك، مج5،ع13، 2014،ص140.

ويلاحظ في ليبيا أن حلقات الفساد مترابطة، وتعمل المافيات المعروفة بالفساد في العلن، حيث تمَّ تقسيم السوق الليبي فيما بينهم، ولهذا لم يكن للشركات الاحتكارية العامة داعي في الاستمرار، فتمَّ تصفية جزء كبير منها، وأطلقت الحرية في السوق لاحتكارات جديدة[1].

وعموماً فإن للفساد المالي تكلفة، وخاصةً في الشركات والمؤسسات العامة، حيث يتم الحصول على مكاسب مالية وامتيازات مختلفة على حساب أفراد المجتمع. وتتمثل تكاليف الفساد المالي في الزيادة المباشرة التي تطرأ على تكلفة المعاملة، ومن ثم على السعر الذي يدفعه المستهلك للحصول على السلعة أو الخدمة التي تقدمها الجهة التي تدفع لها الرشوة[2]. ويمكن بيان آثار الفساد، كما توصلت إليه دراسات الباحثين فيما يلي:

أولاً: الآثار الاقتصادية:

تظهر آثار الفساد المالي بشكل عام على مؤشرات التنمية، وعلى القدرة التنافسية للاقتصاد، حيث توجد علاقة عكسية بين انتشار سلوك الفساد، وقدرة الاقتصاد على التنافس الخارجي، وسوف نركز على أثر الفساد في المتغيرات الاقتصادية الآتية[3]:

1) تعزيز معدلات التضخم: وذلك بسبب الاختلال الهيكلي، وقيام الكثيرين من المسئولين الذين لا يتمتعون بالكفاءة، بإدارة المؤسسات، مما يساهم في إحداث

1- صلاح عبد النبي، التحديات الاقتصادية الثمانية أمام ليبيا: محاربة الفساد، مصدر سبق ذكره، ص4.

2- عباس حميد التميمي، ورقة بحثية بعنوان: آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، مصدر سبق ذكره.

3- نور عداي –عبد الكاظم عجلان، ورقة بحثية بعنوان: الفساد وأثره على الاقتصاد العام، مصدر سبق ذكره، ص21-23.

الأزمات، وتعزيز حالات الفساد المالي في أجهزة الدولة، وبالتالي تزايد موجات التضخم، وتدني مستويات المعيشة، وتفاوت مستويات الأجور، بين أفراد الدولة،أي يؤدي الفساد إلى رفع تكاليف الإنتاج، كنتيجة مباشرة للرشوة، والمحسوبية، وبالتالي ارتفاع مستوى أسعار السلع المنتجة.(*) والجدول التالي يوضح تزايد معدلات التضخم في ليبيا خلال سنوات الدراسة حسب صندوق النقد الدولي وهي كالتالي:

جدول (5)

معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة (2003– 2015)

السنوات	معدل التضخم %
2003	2.0 –
2004	1.3
2005	2.6
2006	1.5
2007	6.2
2008	10.4
2009	2.4
2010	2.4
2011	15.9
2012	6.1
2013	2.6
2014	2.4
2015	9.8
2016	25.9

المصدر:

1) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد53، الربع الرابع، 2013، جدول رقم(30)، ص61.

(*) حيث ضخمت الأسعار بفعل الأنشطة الفاسدة للمسئولين السياسيين، فقد استمر مؤشر السلع الاستهلاكية في الارتفاع إلى أكثر من 220% سنة 1997.

2) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد56، الربع الرابع، 2016، جدول رقم(28)، ص48.

3) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد57، الربع الثاني، 2017، جدول رقم(28)، ص48.

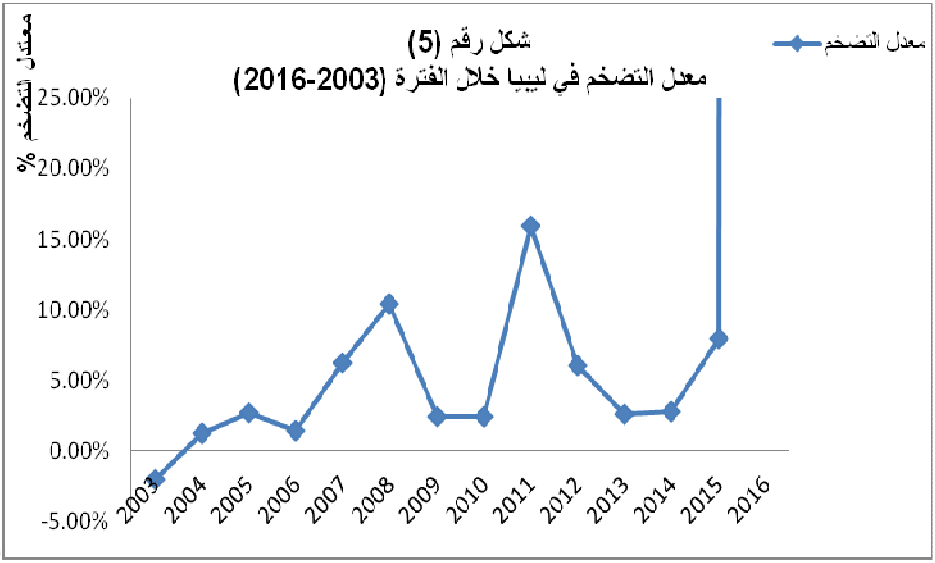

لمصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5)

ويلاحظ جلياً من خلال الجدول والرسم البياني أن ليبيا تعاني من التضخم طيلة سنوات الدراسة وكان أعلى معدل هو سنة 2016 م، وتلتها سنة 2011 م حيث كان المعدل على التوالي هو 25.9% ،15.9%، وترجع الباحثتان ذلك لعدة أمور وأهمها انفجار الوضع السياسي والأمني وعدم قدرة الدولة على القيام بواجباتها.

2) تعزيز معدلات البطالة: فالأموال المهدورة بسبب الفساد، قد يكون لها الأثر الفعلي في حجم البطالة التي تزايدت بشكل كبير، مما أجبر الكثير من الأفراد القبول بأي فرصة للعمل، حتى ولو كانت بأجور متدنية، وتتصدر ليبيا أعلى نسبة بطالة في العالم حيث سجلت نسبة (48.9%) وذلك حسب أرقام البنك الدولي المعتمد فيه على بيانات

صادرة عن منظمة العمل الدولية حتى شهر أغسطس 2016م، تليها موريتانيا ومصر[1].

3) تعزيز المديونية الخارجية والدين العام: يعتمد الاقتصاد الليبي على النفط كمورد رئيسي للإيرادات المالية، وهذا المورد يتعرض يومياً لعمليات التهريب، وحالات الفساد المالي، التي تبدد من القيمة الحقيقية لهذه الثروة، مما يثقل كاهل الميزانية العامة للدولة، وبالتالي تحميل الاقتصاد الليبي أعباء كبيرة، تكون في صالح الدول الأجنبية، في ظل تزايد حالات الفساد رغم امتلاكها للثروة النفطية التي تجعلها تحتل المراتب الأولى في حجم الاحتياطي العالمي. وتشكل الديون الخارجية عبئاً ثقيلاً على خطط التنمية المستقبلية نتيجة لابتلاعها لجانب قسط كبير ومهم من النقد الأجنبي كما أن له آثاراً سلبية كبيرة على الادخار المحلي والقدرة الاستيرادية للدولة وزيادة معدلات التضخم، كما يؤدي تفاقم هذه المشكلة إلى تبعية اقتصاد الدولة للاقتصاديات الأخرى سواء كانت هذه التبعية تجارية أو مالية أو تكنولوجية.

أما فيما يتعلق بالدين العام فحسب ما ذكر في تقرير ديوان المحاسبة لعام 2016 م، فقد ارتفع رصيده ليصل في نهاية 2016/12/31 م، إلى أكثر من 46 مليار دينار ليبي، في حسابات الترتيبات المالية لدي مصرف ليبيا المركزي، أما حساب الدين العام لدى ذات المصرف فبين التقرير عدم وجود سجلات تبين أرصدة الدين العام وأن الحساب الموجود ليس فيه حركة منذ عام 2001 م، وأن وزارة المالية لم تقدم ما يفيد بسداد الديون المخصومة[2].

1- راجع موقع البنك الدولي-http://blogs.worldbank.org/opendata/ar/chart-where-are-worlds-youth.

2- ديوان المحاسبة الليبي التقرير العام لسنة2016 م.

3- إضعاف النمو الاقتصادي: طبقاً للنظرية الاقتصادية، فإن الفساد يعمل على تخفيض الاستثمار المحلي، ويقلل من الاستثمار الأجنبي، وبالتالي يكون مخفضاً للنمو الاقتصادي[1]. مما يؤثر سلباً على نمو المشروعات المحلية، أو الأجنبية، ويخفض الموارد المتاحة للعملية الإنتاجية، وبرامج محاربة الفقر. كما أن الفساد هو المعوق الأول للتنمية المستدامة، والأداء الحكومي الجيد، فهو لا يؤثر بطريقة مباشرة، ولكن يبقي البلاد الفقيرة فقيرة، ويعوقها من أن تصبح غنية[2]. وتحسب معدلات النمو الاقتصادي عادة بحساب معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الاستثمار، ومعدل نمو الدخل الشخصي.

جدول (6)

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دينار ليبي وبالأسعار الثابتة لعام 2007

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو%
2008	69,798,0	-
2009	67,712,3	-% 2,99
2010	69,863,0	%3,17
2011	23,294,2	- %66,7
2012	52,344,2	%124,7
2013	25,058,3	- %52,1
2014	8,229,0	- %67,2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد56، الربع الرابع، جدول رقم 24، 2016، ص42.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ وبوضوح تراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وخصوصاً بعد أحداث 2011 م، وزيادة حدتها خلال 2014 م،

1- نفس المصدر، ص22.

2- عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد الاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص10.

والتي ترجع في الأساس إلى إغلاق الموانئ النفطية، ناهيك عن انخفاض أسعاره بشكل كبير في السوق العالمية.

جدول (7)

الإيرادات النفطية (بالمليون دينار ليبي)

السنوات	الإيرادات النفطية
2010	55.713.0
2011	15.830.1
2012	66.932.3
2013	51.775.7
2014	19.976.6
2015	10.597.7
2016	6.665.5

المصدر:- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد56، الربع الرابع، جدول رقم 29، 2016، ص51.

5) سوء تخصيص في الموارد: يحدث ذلك عند توجيه الفساد عن طريق الارتشاء، ولطالبي الوظائف في المجالات المختلفة، كما أن التوظف والترقية في القطاع العام يخضع للمحسوبية، مما يزيد من القرارات الخاطئة، الأمر الذي يقلل من كفاءة العناصر البشرية ويشوه سوق العمل، وبالتالي يضعف كفاءة الموارد المخصصة للتنمية[1]. أيضاً للفساد المالي تداعيات اقتصادية، تؤخر عملية التنمية، يمكن إجمالها كما يلي[2]:

أ) التأثير السلبي على مناخ الاستثمار: حيث إن الفساد المالي يضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار للمشروعات المحلية والأجنبية، ويزيد من تكلفة هذه المشروعات،

1- ابتهال محمد رضى داود، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية، مجلة دراسات دولية، العدد الثامن والأربعون، ص74.

2- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، الفساد المالي في الاقتصاد الليبي، مصدر سبق ذكره، ص10-11.

حيث يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوى والعمولات إلى تكلفة المشروعات، مما يعمل على خفض العائد على الاستثمار.

ب) انخفاض حجم الإيرادات المالية: حيث إن الفساد المالي يحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات، وبالتالي نقص الخدمات العامة الأساسية، وزيادة معدلات الضرائب، وتحميل المواطن أعباء إضافية عن طريق فرض أشكال جديدة من الرسوم والضرائب.حيث لم تتجاوز إيرادات العام 2016 مبلغ 8.5 مليار دينار، مقارنة بالعام السابق 2015، حيث بلغت 16.8 مليار دينار (منها مبلغ 4.5 مليار دينار بواقي أرصدة حسابات الجهات العامة)[1].

جـ) ارتفاع حجم التهرب الضريبي والجمركي: وزيادة تكاليف المشروعات في مختلف القطاعات، وزيادة الإنفاق على أعمال الترميم والصيانة غير الحقيقي، وغيرها من صور الفساد وأشكاله[2]. ويترتب على الفساد المالي في القطاع الضريبي آثاراً خطيرة نذكر أهمها[3]:

(1) عندما يقوم بعض الأفراد بتقديم إقرارات ضريبية، تظهر وعاءاً ضريبياً غير حقيقي لهؤلاء الأفراد، فإنهم يتمكنون بطريقة زائفة من إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية، مما يترتب عليه إخلال الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة بين الأفراد.

(2) ينجم عن الممارسات الزائفة في القطاع الضريبي، وانتشارها،انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع.

1- ديوان المحاسبة، الليبي، مصدر سبق ذكره، ص 27.

2- نفس المصدر، ص11.

3- عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد الاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص11.

د) يؤدي الفساد إلى ظهور السوق السوداء، نتيجة وقف استيراد السلع الضرورية، أو تقلبات عمليات الاستيراد لمختلف السلع أو منع الاستيراد، وبالتالي زيادة الثروات غير الشرعية للمفسدين[1]. ومن أهم مظاهر السوق السوداء في ليبيا هو تجارة العملة وانهيار أسواق الصرف وانخفاض قياسي للقيمة الشرائية للدينار الليبي.

هـ) يعمل الفساد على تفاقم ظاهرة الفقر بين أفراد المجتمع، نتيجة لتدني دخل الفرد السنوي[*] وبالتالي لا يمكنهم دخلهم البسيط من الوصول إلى العناصر المعيشية الأساسية اللازمة لوجودهم المادي والمعنوي[2].

جدول(8)

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الليبي خلال المدة (2008-2014)

السنوات	السكان (بالمليون نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار وبالأسعار الثابتة لعام 2007)	متوسط نصيب الفرد
2008	5539	69,798,0	12.6013
2009	5978	67,712,3	11.326
2010	6100	69,863,0	11.4529
2011	6224	23,294,2	3.7426
2012	6348	52,344,2	8.2457
2013	6474	25,058,3	3.8706
2014	6603	8,229,0	1.2462

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 55، الربع الرابع، 2015، جدول رقم 24،ص42.

1- عوض الحداد، رؤية تحليلية لواقع الفساد في ليبيا، تقرير منشور على موقع صحيفة تغريده ليبية: www.libya7press.com بتاريخ: 09 مايو 2010.

(*) ففي دراسة للأمم المتحدة سنة 1994 ظهرت أن حوالي 19% من أفراد المجتمع الليبي يعيشون تحت خط الفقر.

2- عوض الحداد، نفس المصدر.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أخذ في الانخفاض المضطرد حتى وصل إلى أدني قيمة له في سنة 2014 بقيمة تصل إلى 1.2462، كما يلاحظ أنه انخفض بشكل كبير بعد سنة 2011 وهذا نتيجة الأحداث السياسية والصراعات الدموية، وانتشار حالات الفساد في أجهزة الدولة.

ثانياً: الآثار الاجتماعية:

إن خطر الفساد المالي لا يقف عند هدر المال العام، بل للفساد تداعيات اجتماعية، سيتم إجمالها فيما يلي[1]:

1) تراجع مستويات الرفاهية الاجتماعية: يؤدي الفساد المالي إلى تكدس الثروة في أيدي قلة من أفراد المجتمع فزادت سلطة الأثرياء، مما أثر سلباً على الشريحة الفقيرة من المجتمع، بزيادة أعداد الفقراء والمهمشين اجتماعياً.

2) انتشار السياسات السيئة: وذلك من خلال التشكك في فعالية القانون، وفي قيم الثقة والأمانة، إلى جانب تهديده للمصلحة العامة، وهذا يؤدي إلى ترسيخ السلوكيات السلبية، من خلال حدوث خلل كبير في أخلاقيات العمل، وقيم المجتمع ارتكازاً على تفكير الأفراد والجهات التي تبرر الفساد وتعمل على استمراره.

3) فقدان هيبة القانون: يفقد الأفراد ثقتهم بالقانون، وتكثر حالات تجاوز القانون، وذلك لأن المفسدين يملكون تعطيل القانون، وقتل القرارات في مهدها، مما يزيد فجوة عدم الثقة بين الأفراد، ومنظمات الدولة.

4) نشر ثقافات خاطئة: يؤدي الفساد بمرور الوقت، إلى نشر قيم العمل السلبية، مثل عدم احترام وقت العمل، وامتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه، بالإضافة

1- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، الفساد المالي في الاقتصاد الليبي، مصدر سبق ذكره، ص11.

إلى إصدار أوامر وتعليمات مخالفة للنظم، بهدف تحقيق المصلحة الشخصية، وانتشار عدم المبالاة بين أفراد المجتمع، مما يؤثر على أهداف التنمية.

كما يجب الإدراك بأن آثار الفساد الاجتماعية معقدة ومرتبطة يبعضها مثل[1]:

1) توظيف الانتماءات العائلية والقبلية في التعامل الرسمي لتحقيق مزايا ومكاسب دون وجه حق.

2) انتشار الرشوة والتزوير والاختلاس، كسمة من سمات النشاط الوظيفي العام، مما يؤثر في الكفاءة.

3) ابتعاد أفراد المجتمع عن قيمهم الأخلاقية النزيهة، فعندما يسود الاعتقاد لدى أفراد المجتمع بأن الفساد يؤدي إلى مكاسب مادية عالية، فإن ذلك يؤدي إلى التسابق على الاقتداء بالمفسدين، والبحث عن طرق وأساليب جديدة للكسب غير المشروع، وبالتالي تنهار القيم، وتعم السلوكيات غير الأخلاقية في المجتمع(*).

ثالثاً: الآثار السياسية:

تتجلى الآثار السياسية للفساد المالي في الآتي[2]:

1) عندما يشيع الفساد في الدول المرتبطة بمعاهدات وقروض خارجية، فإن ذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، ويترتب عليها نتائج وخيمة، منها فقدان الدولة لسيادتها.

1- عوض الحداد، مصدر سبق ذكره.

(*) فمثلاً سجلت مجموعة من التقارير الخاصة بالجريمة في ليبيا خلال الأعوام (90-1999) أن جرائم التزييف بلغت (11724) حالة، والمخدرات بلغت (6768) حالة، والتهريب بلغت (3376) حالة.

2- ابتهال محمد رضى داود، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص71-72.

وتشير الإحصاءات إلى أن الدول النامية توجه (25%) من القروض للتسليح فقط، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة للأموال المقرضة، وحدوث قلاقل وزعزعة للاستقرار بالدولة.

2) يؤدي الفساد إلى افتقار العقلانية للمسؤولين الحكوميين عند اتخاذهم للقرارات السياسية، التي تؤثر في مصير الوطن، ودون أن تقدم معلومات مفصلة عن الواقع الذي تواجهه الدولة، وعن تكلفته والنتائج المترتبة عليه، مما قد يكلف الدولة سمعة دولية سيئة أو دفع تعويضات مادية يكون الشعب بأمس الحاجة لها.

3) يقلل الفساد من قدرة الدولة التساومية مع الشركات الدولية، مما يعمل على إضعاف الدولة ويجعلها أكثر انكشافاً أمام القوى الخارجية، ويحرمها من التأييد في المحافل الدولية لعدم استقرار نظام الحكم فيها، وصعوبة التنبؤ بقرارات حكامها.

سادساً: سياسات مقترحة للحد من مظاهر الفساد المالي بالمجتمع الليبي:

يعد الفساد المالي أحد معاول الهدم التي تواجه عمليات التنمية الاقتصادية، ولهذا فأحسن وسيلة لمحاربة الفساد هو أن تكون هناك خطة إستراتيجية شاملة لإعادة العدل بمختلف صوره في المجتمع، وإنهاء أشكال الاستغلال من خلال ربط المسئولية بالمحاسبة[1].

وقد آمنت جمعية الشفافية الليبية إيماناً راسخاً، بأن مكافحة الفساد رسالة أزلية نادت بها كل الشرائع السماوية، وقوانين الأمم المتحضرة، فقد انعقدت إرادة المجتمع الدولي عبر دول العالم قاطبة على إرساء مبادئ لمكافحة الفساد، وما يؤدي إليه. وتحوصل هذا الأمر في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2003، وصادقت عليها وانضمت لها غالبية دول

1- مولاي المصطفى البرجاوي، مقال بعنوان: ظاهرة الفساد ماهيتها ومظاهرها وأشكالها، مصدر سبق.

العالم، ومن بينها ليبيا في العام 2005. وحيث أصدر المجلس الوطني الانتقالي القانون رقم (63) لسنة 2012 بإنشاء هيئة مكافحة الفساد، وقد أبدت الجمعية جملة ملاحظات شكلية وموضوعية حول المطالب التي تضمنها هذا القانون[1].

أي أن معالجة الفساد في ليبيا، يعتمد على توفير رغبة جادة وصادقة من قبل البرلمان والحكومة معاً، وذلك من خلال تشريع قانوني صارم وهادف،كما يجب وضع الفرد المناسب في المكان المناسب،والعمل على محاربة الفاسدين وسارقي المال العام، وإنزال أقصى العقوبات عليهم ليكونوا عبرة لمن يحاول سرقة المال العام[2].

1- دور ديوان المحاسبة والأجهزة الرقابية في الحد من الفساد:

يكون لديوان المحاسبة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية دور في محاربة الفساد في المؤسسات الحكومية الليبية، ويتم ذلك من خلال الرقابة المالية على الإيرادات العامة، والنفقات العامة، وكذلك يكون دور الرقابة الإدارية لتقييم مدى فاعلية رقابة ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي[3].

ويعتبر ديوان المحاسبة الجهة التي تمارس الرقابة المالية والمحاسبية على المال العام في الجهات الخاضعة لرقابته، عن طريق قيام موظفي الديوان بالمراجعة، والتفتيش على هذه الجهات، فمثلاً يقوم مراجعو الديوان بمراجعة الإيرادات والنفقات والسلف والقروض و التسهيلات الائتمانية، والتأكد من أنها تمت وفق القوانين واللوائح. فمثلاً قد ورد في تقرير ديوان المحاسبة لسنة2012 أنه لوحظ ضعفاً في نظم

1- أكبر كارثة في تاريخ ليبيا، تقرير نشر على موقع جمعية الشفافية الليبية: www.transparency-libya.com بتاريخ: 25 يوليو 2015.

2- محمد أبو القاسم زكري، مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد (زلتين)، العدد الثاني، 2013، ص296.

3- نفس المصدر، ص304.

الرقابة الداخلية للوحدات والمؤسسات الحكومية، وغياب الضوابط الرقابية، وعدم فعالية الموجود منها، أدى إلى ارتكاب المخالفات والتجاوزات بأنواعها، وأدى إلى ارتفاع مؤشر الفساد في المال العام[1]

ونظراً لخطورة الظاهرة فإن أغلب الدول حاولت إيجاد حلول لمكافحتها والحد منها،ومن بينها ليبيا، وذلك بإصدار مجموعة من التشريعات واللوائح والتدابير، فقد أنشا المشرع الليبي عدة هيئات مختصة بمكافحة الفساد، وذلك من خلال متابعة الوضع الليبي حيث أن الفساد فيها أصبح كبير جداً، تجاوز الحد المتوقع والمتصور، رغم وجود مجموعة من الهيئات لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة أهمها[2]:

أ) ديوان المحاسبة(*): في إطار الدور الذي يقوم به ديوان المحاسبة لمكافحة الفساد الذي استشرى في كل القطاعات العامة والخاصة، تم إنشاء مكتب المخالفات المالية بموجب قرار رئيس ديوان المحاسبة رقم (78) لسنة 2014، دوره البحث عن الفساد والمخالفات المالية، التي ترتكب داخل ليبيا. وحسب ما جاء في تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2014، انه تمَّ التصرف في عدد (79) ملف أحيلت على جهات الاختصاص، وتمَّ استكمال ملفات أخرى عددها (40) ملف، وكانت موضوعات القضايا والمخالفات تتمثل في: إهدار المال العام، والتقصير في حفظه وصيانته،والتزوير والتدليس للحصول على منافع غير مشروعة، وتقديم الرشوة، والتلاعب في القروض

1- عبد الغني أحمد الفطيسي، الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا، مصدر سبق ذكره، ص190-192.

2- ابوالعيد محمد سالم: الفساد في ليبيا ودور الأجهزة الرقابية، تقرير منشور على موقع صحيفة أخبار ليبيا : www.akhbarlibya.net بتاريخ : الاثنين 29 فبراير 2016.

(*)أعيد تنظيم ديوان المحاسبة بموجب القانون رقم (19) لسنة 2013، والذي جاء في نص مادته الأولى على أن ديوان المحاسبة هيئة مستقلة تلحق بالسلطة التشريعية في ليبيا.

والتسهيلات المصرفية،وفتح حسابات مصرفية بالمخالفة، والشراء عن طريق التكليف المباشر، والتهرب من رقابة الديوان المسبقة، ونقل الحسابات بالمخالفة، والتلاعب والتزوير في المعاشات الأساسية، والتعدي على الأموال العامة، وتزوير وثائق رسمية، وعدم موافاة الديوان بالمستندات التي يطلبها، وتحرير صكوك بدون رصيد،والامتناع عن تمكين الديوان من الفحص، واستغلال الوظيفة لتحقيق نفع بشكل غير مشروع، واستعمال الإيرادات في الصرف بالمخالفة، والسطو على المصارف، واختلاس الأموال العامة[1].

واتخذ ديوان المحاسبة الليبي ضدَّ من يرتكب هذه الأعمال، جملة من الإجراءات تتمثل في[2]:

- صدور قرارات إيقاف عن العمل.
- الاستبعاد من المناصب.
- صدور قرارات استرجاع الأموال المتحصل عليها دون وجه حق.
- الإحالة للنائب العام.
- الإحالة لهيئة الرقابة الإدارية.

ومن أهم أهداف الديوان كما حددتها المادة (2) لسنة 2013 من القانون هي[3]:

(1) تحقيق رقابة فعالة على المال العام، وسلامة التصرفات المالية والقيود المحاسبية والتقارير المالية.

1- ابوالعيد محمد سالم: الفساد في ليبيا ودور الاجهزة الرقابية، مصدر سبق ذكره.

2- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، مصدر سبق ذكره، ص10.

3- ابوالعيد محمد سالم: الفساد في ليبيا ودور الاجهزة الرقابية، تقرير منشور على موقع صحيفة أخبار ليبيا : www.akhbarlibya.net ، مصدر سبق ذكره.

(2) بيان أوجه النقص أو القصور في القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها.
(3) الكشف عن المخالفات المالية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان.
(4) تقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، والتحقق من استخدام الموارد بطريقة اقتصادية وبكفاءة.

وقد مرّ ديوان المحاسبة الليبي بالعديد من المراحل، ففي سنة 1996 صدر القانون رقم11بشأن إعادة تنظيم الرقابة الشعبية، والذي أعطى للديوان اختصاصات المراجعة المالية والرقابة الإدارية معا، بعدها صدر القانون رقم13لسنة2003، والذي فصل اختصاصات المراجعة المالية عن الرقابة الإدارية، ثم أصدر المجلس الوطني الانتقالي القرار رقم119لسنة 2011 م بتفعيل القانون رقم11لسنة 1996 بإعادة تنظيم الرقابة الشعبية، والذي أرجع للديوان اختصاصات المراجعة المالية والرقابة الإدارية، وأخيراً أصدر المؤتمر الوطني العام القانون رقم 19لسنة 2013 بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة والذي تم فيه فصل ديوان المحاسبة عن هيئة الرقابة الإدارية[1].

2- إجراءات ديوان المحاسبة الليبي لمحاربة الفساد المالي:

يقوم ديوان المحاسبة بالإجراءات القانونية اللازمة، عندما ترد إليه شكاوى من تقارير لجان الفحص والمراجعة، وتنحصر تلك الإجراءات في حفظ البعض منه لعدم صحة أو اكتمال البيانات،أو إحالة ملف القضية للجهات المختصة، وفيما يلي تحليل للقضايا، وكيفية التصرف حسبما ورد بتقارير الديوان للسنوات من 2008-2012[2].

1- نفس المصدر، ص193-194.
2- عبد الغني أحمد الفطيسي، مصدر سبق ذكره، ص204.

جدول رقم (9) القضايا مسجلة بتقارير ديوان المحاسبة للمدة (2008–2012)

السنوات *	قضايا مسجلة	قضايا مرحلة من السابق	قضايا متداولة	قضايا تم فيها التحقيق والتصرف	عدد المتهمين	المتوسط
2008	263	715	1278	609	2568	2.4
2009	451	669	1120	615	1498	4.2
2010	492	669	161	960	2653	7.2
2012	987	–	–	736	–	–

* لم تدرج سنة 2011، لاستثنائها في البحث.

المصدر: عبد الغني أحمد الفطيسي، مصدر سبق ذكره، ص205.

نلاحظ من الجدول رقم (9) ارتفاع عدد المتهمين بالقضايا مقارنة بعدد القضايا، حيث بلغ متوسط عدد المتهمين في القضايا التي تم فيها التصرف لسنة 2008 أربع متهمين، وبالرغم من أنه في السنوات 2009 و 2010 قد انخفض المعدل إلى حوالي ثلاث أفراد كمتوسط، ونظراً لعدم تفعيل إدارة القضايا بالديوان سنة2012 إلا أن البلاغات والشكاوي بلغت 987 شكوى وبلاغ، وحسبما ورد بالتقارير للسنوات 2010،2009 ، فإن القضايا قد تمثلت في تزوير مستندات، وعدم تسوية العهد المالية، وصرف مبالغ مالية في غير الأغراض المخصصة لها، وجباية مبالغ مالية بالمخالفة.... وغيرها.

ب)هيئة الرقابة الإدارية(*): إن لهيئة الرقابة الإدارية دور في مكافحة الفساد بليبيا، حيث جاء في تقرير لها لسنة 2014، انه تم التحقيق في عدد (696) قضية، وقد شكلت اغلبها جرائم الإهمال والتقصير في حفظ وصيانة المال العام، والتزوير في

(**) أصدرت السلطة التشريعية القانون رقم (20) لسنة 2013 بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية، وقد جاء في المادة الأولى منه: (تنشا بموجب أحكام هذا القانون هيئة تسمى هيئة الرقابة الإدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتلحق بالسلطة التشريعية).

وثائق رسمية، واستخدام المال العام في غير الأغراض المخصصة لـــه، واخـــتلاس الأموال العامة والاستيلاء عليها، والإهمال في أداء الوظيفة.

وللهيئة أهداف كما حددتها المادة (24) من هذا القانون هي تحقيـــق رقابـــة إدارية فعالة على الأجهزة التنفيذية في ليبيا، ومتابعه أعمالها ومدى تنفيذها للقـــوانين واللوائح، كما تعمل الهيئة على الكشف عن الجرائم والمخالفات المتعلقة بأداء واجبات الوظيفة العامة. وفي سبيل تحقيق هـــذه الأهـــداف تباشـــر الهيئـــة الاختـــصاصات المنصوص عليها في هذا القانون بالنسبة إلى الوزارات والمصالح ووحـــدات الإدارة المحلية، والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة ذات النفع العام، والشركات والجهات التي تساهم فيها الدولة أو تشرف عليها[1].

ج) الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد: تم تشكيل هيئة لمكافحة الفساد تتمتـــع بالاســـتقلال الإداري والمالي وتكون لها ميزانيـــة خاصـــة[*] وحـــدد القـــانون أهـــداف الهيئـــة واختصاصاتها، كما نص على عدم خضوع قضايا الفساد للتقادم. وتهدف الهيئة وفقـــا لنص المادة (4) من القانون رقم (63) لسنة 2012، إلى[2]:

(1) الكشف عن مواطن الفساد بجميع أنواعه وأشكاله بما في ذلـــك الفـــساد المـــالي والإداري.

(2) وضع سياسات فعالة للوقاية من الفساد ومكافحته بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

(3) اتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من الفساد واسترداد الأموال العائدة الناتجة عنه.

1- أبوالعيد محمد سالم: الفساد في ليبيا ودور الأجهزة الرقابية، مصدر سبق ذكره.

(*) حيث صدر في هذا الشأن القانون رقم (11) لسنة 2014(1) بشان الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، المعـــدل للقانون رقم (63) لسنة 2012.

2- أبو العيد محمد سالم، مصدر سبق ذكره.

(4) التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والاستفادة من البرامج الدولية الرامية إلى مكافحة الفساد.

(5) تفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة والنشطة في محاربة الفساد.

ومن خلال الجدول رقم (1) السابق في هذا البحث الذي يبين مكانة ليبيا، من حيث ترتيبها بين الدول في الفساد، حسب ما جاءت به منظمة الشفافية الدولية، يلاحظ زيادة الفساد في ليبيا منذ سنة 2009 إلى غاية سنة 2015، وهذا ما أكده أيضا ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية بليبيا.

وأخيراً فكما جاء في تقارير ديوان المحاسبة أن علاج الفساد في ليبيا، يتطلب أولاً الاعتراف بوجودها، ثم تشخيصها تشخيصاً سليماً، ثم طرح سياسات وخطط للمعالجة. وفي هذا يمكن القول أن الداء والمشكلة معروفة، ولكن الدواء والمعالجة لم تكن في المستوى المطلوب من هذه الجهات، ولكي لا نضع كل اللوم عليها فقط، أيضا هناك جهات أخرى يجب أن تتكاثف جهودها، وان لا تتعارض في عملها مع بعضها، لمحاولة القضاء على جذور الفساد، وفي ليبيا يجب البداية من الأعلى ومحاسبة المسئول قبل الموظف.

3- جهود مختلفة لمكافحة الفساد:

من جانب آخر وفي سبيل البحث عن حلول لمواجهة مظاهر الفساد المالي، ينبغي أن ندرك أن العلاج لايأتي بقرار سياسي، أو من خلال استصدار قانون، حيث سيكون مصيره نفس مصير القوانين التي سبق إصدارها ولم تجد طريقها للتطبيق، وبالتالي فإن الحل يمكن أن يأتي من خلال ما يلي[1]:

1- محمد عبد الجليل أبو سنينة، مصدر سبق ذكره.

1) توجيه الجهود نحو الأسباب الحقيقية التي أفضت إلى مختلف مظاهر الفساد.

2) وضع خطة ذات أبعاد اقتصادية، وثقافية، واجتماعية، تستهدف تحقيق جملة من الأهداف على المدى المتوسط، وعلى المدى الطويل، يأتي في مقدمتها:-

(أ) تعزيز روح المواطنة لدى الشباب، وغرس ثقافة الالتزام بالقانون، وتعزيز الانتماء والاهتمام بقضايا المجتمع، ضمن خطة تمتد إلى الأسرة والمدرسة، ومواقع العمل.

(ب) محاربة الاحتكار، وترسيخ ثقافة حماية المستهلك.

(جـ) تعزيز دور الرقابة المالية والإدارية، والالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية، والمساءلة.

(د) توجيه كافة الجهود نحو تحسين مستوى معيشة الأفراد والأسر بالمجتمع الليبي، والعمل على إيجاد طبقة وسطى وحمايتها، وتحسين أوضاعها.

3) تطوير وتفعيل البيئة المحيطة بالمنظمات الاقتصادية المختلفة بالمجتمع الليبي، من خلال[1]:

(أ) إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات متطورة والعمل على ربط كافة المؤسسات الاقتصادية بها.

(ب) إعادة النظر في نظام المرتبات والأجور والمكافآت وتطلعات الأفراد وإشباع حاجاتهم.

(جـ) خصخصة شركات القطاع العام، والتي يظهر فيها مؤشر الفساد أعلى نسبياً عن شركات القطاع الخاص.

1- أحمد علي بالتمر-عمر موسى هبري، الفساد الإداري (مظاهره وآليات إصلاحه)، مصدر سبق ذكره، ص18.

(د) تحرير التجارة الخارجية والاستثمار، وحركة عوامل الإنتاج، وتخفيض حدة القيود على الاستيراد والتصدير، وتشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى توفير ضمانات لحركة رؤوس الأموال للداخل والخارج[1].

كما يكون للمجتمع المدني دور مكمل للمؤسسات الرسمية، وجهات الاختصاص في محاصرة الفساد المالي وذلك من خلال[2]:

1) المساهمة في تصميم وتنفيذ برامج توعية، وبطرق مبتكرة لمكافحة الفساد المالي.

2) دعم المؤسسات الرسمية في التقصي والتدقيق، لكشف الفساد ومحاربته، وذلك من خلال متابعة قضايا الفساد، وإعلانها للرأي العام.

3) المساهمة في تقديم المقترحات، فيما يتعلق بسياسات وخطط مكافحة الفساد.

4) القيام بعملية نشر البيانات والمعلومات حول الفساد للمهتمين بالموضوع من الجهات الرسمية والباحثين.

5) اختيار عناصر قيادية ذات خلق ونزاهة وقدرة وكفاءة، فضلاً عن تمتعها بمواصفات ومتطلبات الوظيفة[3].

6) الأخذ بقواعد عامة التزمت بها دول العالم الأول فنجحت، وهي التي تسهم في تطور الشعوب والنهوض باقتصادياته، ومحاربة مظاهر الفساد، ومن هذه الأسس والمبادئ[4]:

1- نفس المصدر، ص19.

2- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، الفساد المالي في الاقتصاد الليبي، مصدر سبق ذكره.

3- أحمد علي بالتمر-عمر موسى هبري، الفساد الإداري (مظاهره وآليات إصلاحه)، مصدر سبق ذكره، ص13.

4- نفس المصدر، ص14-15.

(أ) إعادة فرض سيادة القانون على الجميع، وضرورة التأكيد من خلال الممارسة الفعلية والعملية على أنه لا يوجد فرد فوق القانون.

(ب) يجب على كل من يتولى منصباً قيادياً، أن يكون على دراية بأسس وقواعد الإدارة السليمة.

(جـ) التخطيط السليم لمستقبل أفضل، يواكب كل مستحدث في مجال تخصص الجهة التي هو على قمتها، مثل قيادي التعليم والصحة والإسكان والموافق والمصارف والاتصالات... وغيرها.

7) إعادة صياغة نظام اقتصادي، وذلك ببناء هياكل تنافسية، تحت إشراف ومتابعة قانونية صارمة، يمنع من نشؤ الاحتكارات العامة أو الخاصة بالاقتصاد الليبي[1].

وبالتالي فإن خلق منظومة فعالة تتكون من مجموعة من النظم الرقابية المدروسة بعناية وحكمة في ليبيا، سوف يكون له دور بارز في مجال التطوير والتنمية ومكافحة مظاهر الفساد المالي والحد منه.

النتائج:

1) يؤدي الفساد المالي إلى آثار اقتصادية خطيرة لها انعكاسات سلبية على الدولة.

2) يعمل الفساد المالي على خفض معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي، وزيادة كلفة الخدمات الحكومية، واستنزاف الموارد، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم تراجع مستويات المعيشة.

3) تعد ليبيا من أكثر الدول فساداً، ويعزى ذلك إلى غياب سيادة القانون، وإهدار المال العام.

1- صلاح عبد النبي، التحديات الاقتصادية الثمانية أمام ليبيا: محاربة الفساد، مصدر سبق ذكره.

4) يؤدي انتشار الفساد في الاقتصاد إلى النمو المتباطئ للاقتصاد، حيث توجد علاقة عكسية بين مستوى الفساد المالي والنمو الاقتصادي.

5) تعد ليبيا من بين الدول العربية الأكثر فساداً، حيث احتل مؤشر مدركات الفساد مابين (13–22) نقطة من أصل 100 نقطة، خلال فترة البحث.

التوصيات:

1) نشر الوعي الفكري والاقتصادي والاجتماعي والديني، واعتبار محاربة الفساد مهمة وطنية، يشارك فيها الجميع، كل حسب موقعه، لأن المجتمع يساهم بشكل فعال في الحد من هذه الظاهرة.

2) تقليل نسب البطالة، وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، بما يؤمن دخل ثابت ومتوازن لكافة الأفراد.

3) العمل على تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية، والتأمين الصحي، وذلك لشعور المواطن بالأمان والابتعاد عن الغش والسرقة، والفساد بشكل عام.

4) وضع القوانين لفرض عقوبات صارمة بحق مرتكبي الفساد، والعابثين بأموال الدولة، وبما يكفل الحد من فرص دفع الرشاوى.

5) العمل على إصدار مؤشر وطني حول مدركات الفساد في ليبيا.

6) أن الحاجة مازالت ملحة لمزيد من الدراسات حول أسباب الفساد المالي، لما لها من أهمية في العصر الحاضر، وتقديم الحلول المناسبة لها.

7) غرس الوعي الديني للأفراد من خلال برامج وندوات و ورش عمل يتم فيها تسليط الضوء على هذا الداء الفعال وعواقبه، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية السيئة على الفرد والمجتمع.

8) دعم المراكز والهيئات البحثية في ليبيا، للقيام ببعض الدراسات التي تساعد على تحديد مواطن الفساد، وصولاً إلى تحديد مؤشرات إصلاحه.

9) تطوير المناهج الاقتصادية، لخلق جيل من الاقتصاديين قادر على الإحلال محل القيادات المالية.

10) تبادل الخبراء والخبرات مع بعض الدول التي لها باع طويل في الإصلاح الاقتصادي، مثل ماليزيا والصين، في محاولة للإصلاح الاقتصادي وخلق التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب والبحوث:

1- نزيهة عبد المقصود محمد، الفساد الاقتصادي (أسبابه-أشكاله-آثاره)، ط1، دار الفكر الجامعي، 2013.

2- الأمين نصبة، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام (دراسة حالة بلدية الوادي)، أطروحة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2014-2015.

3- باجي عمران محمد، تأثير الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2003-2011)، أطروحة ماجستير غير منشورة، الجزائر.

4- باديس بوسعيود، مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر(1999-2012)،أطروحة ماجستير غير منشورة،2015.

5- فتحي محمد أميمة، ليبيا، ورقة بحثية بعنوان: الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية (دراسة وصفية تحليلية)، جامعة مصراتة (كلية الآداب)، نوفمبر 2012.

6- نور عداي-عبد الكاظم عجلان، ورقة بحثية بعنوان: الفساد وأثره على الاقتصاد العام، وزارة المالية، العراق.

ثانياً: الجرائد والمجلات العلمية:

1- محمد عبدالجليل أبو سنينة، الفساد المالي والإداري، مقال منشور في جريدة مصارف تصدر عن مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي، السنة الأولى، العدد الرابع، (18 يوليو 2012).

2- ابتهال محمد رضى داود، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية، مجلة دراسات دولية، ع 48.

3- الفاتح محمد عثمان مختار، الفساد الاقتصادي وأثره على الأداء الاقتصادي في السودان، مجلة أماراباك، مج5، ع13، 2014.

4- عادل إبراهيم المحروق، دور الشريعة الإسلامية في إصلاح الفساد المالي عند الموظفين، مجلة آفاق اقتصادية، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، 2016.

5- فاطمة إبراهيم خلف، السياسة المالية والفساد الإداري والمالي (دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980-2008)، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد7، 2011.

6- محمد أبو القاسم زكري، مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد (زليتن)، العدد الثاني، 2013.

7- عبدالغني الفطيسي، الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا (دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة للسنوات 2008م-2012م)، المجلة الجامعة، ع17، مج1، فبراير، 2014 م.

ثالثاً: التقارير والمؤتمرات العلمية:

1- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، تقرير بعنوان:الفساد المالي في الاقتصاد الليبي، مايو 2016.

2- أحمد علي بالتمر- عمر موسى هبري، الفساد الإداري (مظاهره وآليات إصلاحه)، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي خلال الفترة (15-17 مارس 2004).

3- عبدالله بن حاسن الجابري، الفساد الاقتصادي (أنواعه-أسبابه-آثاره-علاجه)، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2012.

4- ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام لسنة 2016م.

رابعاً: نشرات مصرف ليبيا المركزي:

1- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد53، الربع الرابع، 2013، جدول رقم (30)، ص61.

2- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد55، الربع الرابع، 2015، جدول رقم (24)، ص42.

3- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد56، الربع الرابع، 2016، جدول رقم (28)، ص48.

4- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد57، الربع الثاني، 2017، جدول رقم (28)، ص48.

خامساً: مواقع الانترنت:

1- أبو العيد محمد سالم: الفساد في ليبيا ودور الأجهزة الرقابية، تقرير منشور على موقع صحيفة أخبار ليبيا: www.akhbarlibya.net بتاريخ: الاثنين 29 فبراير 2016.

2- الشحومي يحذر من الفساد في قطاع الاقتصاد، مقال منشور على موقع قناة ليبيا 24، بتاريخ: 12 ديسمبر 2016.

3- أكبر كارثة في تاريخ ليبيا، تقرير نُشِرَ على موقع جمعية الشفافية الليبية: www.transparency-libya.com بتاريخ: 25 يوليو 2015.

4- جازية جبريل محمد، ظاهرة الفساد الإداري في ثقافة المجتمع الليبي، مقال منشور على موقع صحيفة منبر ليبيا: www.minbarlibya.com بتاريخ: 02 يناير 2017.

5- رضا فحيل البوم، "في مدارس ليبية: عدد الطلبة يساوي عدد المعلمين "، مقال في صحيفة ليبيا ،منشور على موقعها www.correspondents.org بتاريخ 7 أكتوبر 2013م.

6- صلاح عبد النبي، التحديات الاقتصادية الثمانية أمام ليبيا:محاربة الفساد، مقال منشور على موقع صحيفة الوطن الليبية: www.alwatan-libya-net، بتاريخ: 02اغسطس2012.

7- عباس حميد التميمي، ورقة بحثية بعنوان: آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، منشور على الموقع: www.linkedin.com، بتاريخ: 30ابريل 2015

8- عوض الحداد، الفساد والتنمية المستديمة (رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في ليبيا)، ورقة بحثية منشورة على موقع ليبيا الوطن: www.alwatan.com، بتاريخ: فبراير 2009- وكذلك منشور بعنوان: رؤية تحليلية لواقع الفساد في ليبيا على موقع صحيفة تغريده ليبية: www.libya7press.com بتاريخ: 09 مايو 2010.

9- فاطمة عبد الجواد، ورقة بحثية بعنوان:الفساد الإداري والمالي وآثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته، منشور على موقع الهيئة العامة للضرائب التابع لوزارة المالية في العراق: www.tax.mof.gov. بتاريخ03 سبتمبر 2013م.

10- محمود أحمد حموده، دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي، ورقة بحثية منشورة على موقع محاسبة دوت نت:www.infotechaccouutants.com، بتاريخ13 مارس 2013.

11- مولاي المصطفى البرجاوي، مقال بعنوان: ظاهرة الفساد ماهيتها ومظاهرها وأشكالها، منشور على الموقع: www.alukan.net بتاريخ:- 14/02/ 2015.

12- مؤشر مدركات الفساد،منشور على موقع ويكيبيديا:

بتاريخ: أكتوبر2015.www.ar.m.wikipedia.org

13- منظمة الشفافية الدولية ارتكزت في معرفة مؤشرات الفساد في ليبيا على ديوان المحاسبة، منشور على موقع أخبار ليبيا: www.libyaahhbar.com بتاريخ: 2016/04/17.

14- منظمة الشفافية الدولية، تقارير منشورة على الموقع:

www.Transparency.com